

# نظريّة الضرورة في كتاب سيويّه

الدكتور محمد خير الحلواني

لم يخطيء القدماء حين وصفوا كتاب سيويّه بأنه قرآن النحو ، فقد وجدوا الخالفين من النحاة ينهلون منه بلا تحفظ ، ويحكمونه فيما شجر بينهم ؛ وليس باستنكر أن يطلق عليه المعاصرون هذا اللقب ، لان كثيراً من آرائه وطرائقه تبدو لهم جديدة كلما امتد بها الزمان ، حتى لتجد فيها معالم واضحة من بحوث علم اللغة الحديث ومدارسه ، بل تصادف في أسلوبه ومعالجته للظواهر اللغوية رؤية تكاد تتسم بالشمول والتوحد ، على الرغم من أن المسهين فيه ليسوا سواءً في أسلوب الدرس اللغوي ، ولا سواء في أصالة التفكير النحوي .

والحق أن هؤلاء المسهين ينتظمون في اتجاهين : يشل الاول منهما عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ( ١١٧ هـ ) ، وعيسى بن عمر ( ١٤٩ هـ ) والخليل بن أحمد ( ١٧٠ هـ ) وسيويّه ( ١٨٠ هـ ) ويشل الثاني أبو عمرو بن العلاء ( ١٥٤ هـ ) ويونس بن حبيب ( ١٨٢ هـ ) . أما الاتجاه الاول فكان ينحو نحواً قياسيماً عقلياً في تعليل ظواهر اللغة ، وينحو الثاني نحواً هو الى الوصفية أقرب منه الى التعليل والتأويل .

ولم يطلعنا « الكتاب » على آراء هؤلاء جميعاً في الضرورة الشعرية ، بل اكتفى بنقل شيء يسير من كلام يونس ، ثم فرغ للإفاضة بنقل رأي الخليل بن أحمد خاصة ، وهو الذي حدد نظرية الضرورة في تاريخ



النحو العربي ، أما سيويه فيبدو لنا أنه لم يصف شيئاً الى مفهوم الضرورة بل اكتفى بما انتهى اليه فهم شيخه ، فمضى في « الكتاب » يطبق هذه النظرية بذكاء نادر ، وبصر نافذ في تراكيب اللغة ، مثله كمثل عالم الكيمياء الذي لم يصنع قانون المادة ، ولكنه يملك من القدرة ما يكفيه لممارسته في المخبر .

وترتبط نظرية الخليل في الضرورة برؤيته العامة للغة ، ومستوياتها التعبيرية ، ولا يستطيع الباحث أن ينفذ الى جوهرها الا اذا أحاط بهذه الرؤية التي يجسدها سيويه في كثير من صفحات الكتاب .

### ١ - الضرورة قبل الخليل

ومن المجزوم به أن نظرية الضرورة الشعرية لم تظهر الا بعد أن قطع الاستقراء اللغوي شوطاً بعيداً ، إذ لا يمكن أن تتضح للنحاة الا بعد أن تتجمع لديهم الاصول الاولى ، وتستقر في أذهانهم القوانين اللغوية ، ويغلب على الظن أنها ترجع الى المرحلة النحوية التي خلفت تلامذة أبي الأسود الدؤلي ، وهي التي يمثلها نحاة « الكتاب » وأعني بهم الحضرمي ، وعيسى ، وأبا عمرو ، غير أنها لم تصر نظرية واضحة المعالم الا في تنج الخليل وتلميذه سيويه .

ففي مرحلة الحضرمي وصاحبيه ظهر الفرق بين لغتي الشعر والشعر ، وقد اتضح لهؤلاء أن اللغة الاولى قد تخرج على الاصول العامة ، بل ان أبا عمرو من دون صاحبيه كان يجمع اليها بعض اللغات التي قرىء بها القرآن .

وعلى الرغم من أن الحضرمي كان يلتبس الحيلة أحياناً في توجيه



بعض الظواهر الشعرية لانجد له - فيما رواه الرواة - نظرية واضحة في الضرورة ، فكل ما وصل إلينا من آرائه أنه كان ينسب إلى الخطأ تلك الظواهر المخالفة للأصول .

أما يونس بن حبيب فقد ظل مفهوم الضرورة عنده على ما كان عليه قبل الخليل ، إذ لم يكن يلتبس وجهاً ما كما كان يفعل معاصره الخليل ، بل كان يكتفي بثل هذا القول : « أئته نوّن مضطراً<sup>(١)</sup> » .

## ٢ - الضرورة عند الخليل وسيبويه

ظل إذن مفهوم الضرورة غير واضح حتى جاء الخليل ووضع له أسساً نظرية وعاماً تلميذه سيبويه وعياً عميقاً ، فأحسن نقلها عنه ، وأجاد ممارستها في تفسير الظواهر التي تخرج على الأصول العامة .

وفي هذه المرحلة كان التفاعل الثقافي في الحياة العلمية قد امتد إلى النحو ، وكان علم الفقه خاصة يسود سائر العلوم ، وقد انتقل منه إلى الدراسات النحوية بعض أساليبه وطرائقه ، كالقياس ، والإجماع ، والعلة ، وما يمكن أن نسميه « نظرية الأصل » ، فقد كان الفقهاء - كأبي حنيفة وأصحابه - يبحثون في « الرِشْخَص » ، وما يباح أحياناً من تجاوز أصل كلي ، أو قاعدة فقهية ، إذا دعت إلى ذلك ضرورة ، كما كانوا يبحثون في ماهية الأشياء والأفعال من حيث تحليلها وتحريمها ، والأصل في التحليل والتحريم<sup>(٢)</sup> ، كما بحثوا في حدود الضرورة فرأوا أن من شروطها « ألا يخالف المضطر مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية »<sup>(٣)</sup> .

(١) كتاب سيبويه ( طبعة هارون ) ٣٠٨/٢ - ٣٠٩

(٢) نظرية الضرورة الشرعية . للدكتور وهبة الزحيلي ص ٢٨ دمشق ١٣٨٩/١٩٦٩

(٣) نفسه : ٦٧

وقد كان الخليل يتابع الحركة الثقافية في شُعَبها الثلاث ، الفقهية ، والكلامية ، واللغوية ؛ وساعده على بناء نظرية الضرورة أن الاستقراء اللغوي لزمه قد حدد الضوابط العامة ، ووضح النظم الكلية ، وأشار الى المستويات اللغوية المتعددة إشارات لا تفتقر الى المزيد ، ومن أجل ذلك كله صار مفهوم الضرورة عنده جزءاً من وعيه لبناء اللغة العام ، وإحاطته بدقائق التعبير ، وصارت الضرورة نفسها مقرونة الى مستويات أخرى كالرديء ، والقيح ، والضعيف ، وأشباه ذلك .

### ١ - الضرورة والرؤية اللغوية

وأول ما نلاحظه في دراسة الخليل وتلميذه للضرورة أنها ترتبط ارتباطاً محكماً بروؤيتهما للغة ، بحيث لا يمكن فصلها عنها ؛ فهما يريان اللغة بناءً بالغ مهندسه في إحكام صنعه ، أو هي عندهما مجموعة من الاساليب تحكمها قوانين دقيقة ليست مستقلة تمام الاستقلال ، ولكنها متفاعلة بحيث تتعارض الأحكام طوراً ، وينوب بعضها عن بعض أحياناً .

وقد نشأ من هذا التفاعل بين أنظمة الاساليب ما ظاهره خروج على النظام العام ، ولذلك كان من اللازم أن تدرس الظواهر الشاذة هذه ، ليعود الى بناء اللغة وحدته المتكاملة ، ولتبرز فيه ظاهرة التفاعل بين وحداته التي تكوّننه .

ويبرز لنا في كتاب سيبويه ضربان من الظواهر اللغوية التي تخرج على النظام العام :

الاول صدر عن الجماعة اللغوية كلها ، وصار جزءاً من نظام اللغة ، وأقيستها ، وبات عادة كلامية تخضع للعرف والشيوع ؛ من هذا النوع



الاسم المنوع من الصرف ، والاسم المبني ، وإعراب الفعل المضارع ، وعسل ( ما ) عسل ( ليس ) ، وحذف الواو والنون من ( يكون ) في حال الجزم ، واستعمال بعض الكلمات استعمالاً خاصاً في تراكيب محدودة لاتعدوها ، مثل : لدنٌ غَدْوَةٌ ، وعسى الغويرُ أبوساً . فهذه الظواهر خرجت على الأصول ، لأن « الأصل » في الاسماء أن تنوّن وأن تدخلها حركة الجر ، ولهذا صار المنوع من التنوين مخالفاً للأصل . كما أن الاسماء معربة في أصل اللغة العام ، وبهذا يكون ما بني منها على ست آخر ، وكذلك « الأصل » في الأفعال أن تنسى ، ولذلك كان إعراب المضارع خروجاً عليه . وهكذا نرى في تحليل هذه الظواهر مخالفة صريحة للأصول .

أما النوع الثاني فلم يصدر عن الجماعة اللغوية كلها ، ولم يصر عادة كلامية خاضعة للعرف ، بل صدر عن انسان واحد ، في حالة واحدة ، ألجأته اليه رغبته في الإفصاح المباشر عما في ذهنه ، وحالت قيود الشعر دون أن يأتي التعبير مستويّاً مراعيّاً النظام الاساسي العام ، وهذا هو الذي سمي بعد سيبويه بالضرورة الشعرية .

والذي يدل على ارتباط النوعين في ذهن الخليل وسيبويه أنهما يفسران الظواهر فيهما تفسيراً واحداً يقوم على ملاحظة العلاقة الوطيدة بين اللغة والفكر ، أو بين الكلام والمتكلم ، ففي ذهن الانسان تُخْتَزَن جميع النظم اللغوية الخاصة ، وتجتمع كل التراكيب التعبيرية ، وهو على هديها يركب ملايين العبارات السليمة ، ولكنه في بعض الاحيان يقيم نظاماً مقام نظام ، ويجعل صيغة في موضع صيغة ، مستهدياً بحسه اللغوي العفوي ، فإن رضيته الجماعة واستخدمته صار جزءاً من اللغة ، ودخل في

أساليبها ونظمها ، وإن رفضته ظل حالاً فردية ، أو ظاهرة خارجة عن النظم السائدة ، والامر في النوعين كليهما واحد ، لأن المتكلم يصدر فيهما عن تفاعل المخزون اللغوي في نفسه ، أو - إن شئت - يصدر عن « قياس » عفوي يقوده اليه تفاعل النظم اللغوية في ذهنه ، وتداخل بعضها في بعض أحياناً .

وهذا « القياس » يختلف عن قياس الفقهاء والمناطق ، لأنه قياس المتكلم ، وإن شئت هو ما يملكه الانسان من قدرة على تركيب ملايين الجمل بحسب النظام اللغوي الذي اكتسبه من البيئة اللغوية .

وبهذا تكون ظاهرة الممنوع من الصرف قائمة على « القياس » أو على تفاعل النظم وتناوبها ، فالاسم الممنوع من الصرف مقيس على الفعل ، فكما أن الفعل لا ينون ولا يجر كذلك الاسم الممنوع من الصرف ، وهذا القياس لا يقوم في نفس المتكلم اعتباطاً بل يقود اليه تشابه الصيغ ، أو تشابه الظواهر ، وهذا واضح فيما قاله سيبويه ، وما نقله عن الخليل : « اعلم أن ( أفعَل ) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال ، نحو : أذهب ، وأعلم ، ، قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب الى الأفعال ، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالنقل إذا كان مثله في البناء والزيادة وضارعه (١) » .

أما الأسماء المبنية فقد خالفت الاصول العامة ، لأن الأصل في الاسم أن يكون معرباً ، ولكن هذه الاسماء ضارعت الحروف (٢) في بنائها ، أو

(١) كتاب سيبويه : ١٩٣/٣

(٢) نفسه : ٢٨٥/٣ وما بعدها . وانظر : ١٥/١



في دلالتها الوظيفية ، والفعل المضارع أعرب لأنه في صيغته يشبه اسم الفاعل<sup>(١)</sup> ( يُخْرِج - مُخْرِج ) ، ويشبهه أيضاً في تأثيره باللواحق وفي مواقعته من التركيب •

على مثل هذا الأساس تُفَسَّر ظواهر اللغة التي تخرج على « الأصول » العامة التي لاتوافق القياس ، أو النظام العام للعربية ، وكثيراً ما نجد في الكتاب مثل هذا المبدأ : « ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام<sup>(٢)</sup> » أو : « وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله<sup>(٣)</sup> » ومثل هذا المبدأ يأتي أحياناً في كلام الخليل ، ويأتي طوراً في كلام سيويه ، وذلك يجزم بأن الأصول التي وُجِّهت سيويه في الكتاب كله هي ما اهتدى إليه الخليل دون غيره •

### ب - مفهوم الضرورة في الكتاب :

على الرغم من كثرة تأويل الخليل وسيويه للظواهر اللغوية التي خرجت في الشعر على الأصول العامة، لا نرى واحداً منيما استخدم مصطلح « ضرورة » ، ولكنهما كانا يستخدمان ألفاظاً من الجذر نفسه، كالأضطرار، أو مضطر ، أو اضطر<sup>(٤)</sup> ، أو يكتفيان بالقول : يحتل الشعر ، أو يجوز في الشعر<sup>(٥)</sup> •

وكثيراً ما نجد عندهما مقابلة صريحة بين لغة الشعر ولغة الكلام ،

(١) نفسه : ١٣/١

(٢) نفسه : ١٥/١

(٣) نفسه : ١٨٢/١ ، وانظر : ٥١٥/٣

(٤) أنظر : ٣٠٧/١ ، ٤٠٧ ، ١٦٤/٢ ، ٢٠٦ ، ٢٤٢ ، ٢٦٩ ، ٣٠٩ ، ٣٨٢

(٥) أنظر : ٢٦/١ ، ٤٨ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٨٠ ، ١٦٦/٢ ، ٢٣٠ ، ٣٠٥

ومصطلح « الكلام » عندهما يعني ما يقابل « الشعر » ، وهما يعتفزان في الشعر ما لا يعتفزانه في الكلام ، وهذا واضح في مثل قول سيبويه : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام<sup>(١)</sup> » وفي قوله : « وهذا قليل في الكلام ، كثير في الشعر<sup>(٢)</sup> » .

وتقوم النظرية عند الرجلين على تجاذب الأنظمة أو تفاعلها في أذهان المتكلمين ، وهذا يعني أنها لا تخرج على الأصول الأساسية للغة ، مثلها مثل الضرورة الشرعية التي لا يمكن أن تخرج على مبادئ الدين الأولى . أما أساس هذه النظرية فقد صاغه سيبويه بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً<sup>(٣)</sup> » .

وقد تفرع هذا المبدأ في تطبيقاته ثلاثة فروع :

- ١ - الاول : الربط بين لغة الضرورة ولغة أخرى قياسية تشبهها في الشكل أو في المعنى ، وهو ما يعبر عنه الخليل وسيبويه بـ « الشبّه » .
  - ٢ - والثاني : العودة الى النظام العام للغة ، وهو ما يسميانه « الاصل » .
  - ٣ - والثالث : التماس وجه قياسي يسوّغان به الظاهرة .
- وستحدث عن كل من هذه الفروع حديثاً موضحاً .

#### ١ - التشابه بين ظاهرتين :

والخليل بن أحمد هو صاحب هذه النظرية ، فهو ، يرى أن الشاعر

(١) نفسه : ٢٦/١

(٢) نفسه : ١٢٥/٢ ، وانظر : ٢٥٤/٢ ، ٥٧٢/٣

(٣) نفسه : ٢١/١

م (٩)



حين يضطر الى تركيبٍ ما يسوقه الاستغراق النفسي أحيانا الى أن يتيب  
بُنْيَةً مناب بُنْيَةً ، وهذه العملية وان تست في جو من الاستغراق تقوم على  
تداعي الصيغ وتفاعلها - كما قلنا - وتقوم على احدى ركائز ثلاث :  
التركيب ، والصيغة ، والمعنى .

ففي توجيهه لجزم الفعل المضارع بـ « إذا » يقول : « وقد جازوا بها  
في الشعر مضطرين ، شبهوها بـ « إن ° » ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها  
لا بد لها من جواب (١) »

ومن هذا القبيل توجيهه حذف الفاء أحيانا من جواب الشرط ، قال  
سيبويه : « وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم . فقال : لا يكون هذا  
إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن ( أنا كريم ) يكون كلاما مبتدأ ، والفاء  
و « إذا » لا يكونان الا معلقين بسا قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً  
حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بسا يتكلم به  
من الفعل (٢) »

في النصين كليهما نجد الخليل يبيّن توجيهه للظاهرة على العلاقة بين  
اللغة والفكر ، فلغة تراكيب خاصة بكل معنى ، كتركيب الشرط ، وتراكيب  
الاستفهام ، وتراكيب التوكيد ، وهذه التراكيب تقوم في النفس والوعي ،  
وهي على استقلالها يختلط بعضها ببعض أحيانا ، أو تتناوب ، ولكن في  
حال نفسية خاصة هي حال الاستغراق . ومن هنا اختلط في ذهن الشاعر  
تركيب « إذا » بتركيب « إن ° » ، وكلاهما للشرط ، واختلط التركيب الذي

(١) نفسه ٦١/٣

(٢) نفسه : ٦٤/٣ ، وانظر أيضا : ٣٧٠/٢

يحتاج الى فاء في الجواب بالتركيب الذي لا يحتاج اليها ، كما في مثل: إن  
تعمل تريح • والخليل حين يقول عن الشاعر : شبه كذا بكذا • يريد هذا  
اللون من التناوب في التركيب الذي تسرب الى الشعر في حال الاستغراق •  
هذه هي الركيذة الاولى •

أما ركيذة الصيغة فتظهر لنا جلية فيما رواه عنه تلميذه سيويه بقوله:  
« وسألت الخليل عن : ثلاثة كلاب • فقال : يجوز في الشعر • شبهوه  
بـ « ثلاثة قرود » ، ونحوها (١) •

وجه المخالفة للاصل العام هنا أن « ثلاثة » عدد قليل ، و ( كلاب )  
من جموع الكثرة ، وكان يجب أن يقال : ثلاثة أكْلُب • كما يقال : ثلاثة  
أسطر • ولكن يجوز في الشعر أن يُخالَف هذا الاصل من قبيل تفاعل  
الصيغ ، ففي الذهن من اللغة جموعٌ كثرةٍ ليس لها ما يقابلها من جموع  
القلة ، فـ ( قرد ) مثلا ، ليس له الا جمع كثرة ، هو ( قرود ) ، ولا يقال:  
أَقْرُد • ففي حالات الاستغراق تنوب الصيغة ( فَعول ) أو ( فِعَال )  
مناب ( أَفْعُل ) ، فيقال : ثلاثة كلاب ، وثلاثة سطور •

ومما اعتمد فيه ركيذة المعنى قوله : « وقد جاء في الشعر : قطي ،  
وقدي ، فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدي •  
شبهه بـ ( حسبي ) ، لأن المعنى واحد (٢) » •

ولاشك أن اعتماد الخليل للركيذتين الاوليين أكثر توفيقا من اعتماده  
ركيذة المعنى ، لأن تداخل الكلمات والعبارات المتشابهة في الشكل أقرب

(١) نفسه : ٦٢٤/٣

(٢) نفسه : ٣٧١/٢



الى الواقع من تداخل الكلمات المتفقة في المعنى ، المختلفة في الصيغة  
واللفظ .

هذه هي نظرية الشبه عند الخليل ؛ ولما جاء تليذه سيويه أخذ بهذه  
الركائز الثلاث ، ولكنه لم يستطع أن يحافظ على المستوى الذي كان عليه  
الشيخ ، بل انحدر به الى ضرب من التحل أحيانا بحيث يستحيل  
«القياس» العفوي الذي يجري في نفس المتكلم الى قياس واعٍ هو الى  
قياس العلماء أقرب منه الى قياس المتكلمين ، حتى ليخيل اليك أن المتكلم  
هو سيويه نفسه .

ولكنه الى ذلك وفق في تفسير بعض الظواهر ، فاعتمد التركيب ،  
والصيغة ، والمعنى ، وقد يجمع أحيانا بين المعنى والتركيب في تفسير واحد  
كما في تحليله لظاهرة أفعال الرجاء والمقاربة ، يقول : « واعلم أن من  
العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها بـ « كاد يفعل » ويقول : « وقد  
جاء في الشعر : كاد أن يفعل • شبهوه بـ : عسى » ويقول : « وقد يجوز  
في الشعر أيضاً : لعلي أن أفعل • بمنزلة : عسيت أن أفعل (١) » .

ففي هذه الآراء نجد منزعاً خليلاً في تفسير الظواهر ، اذ يتضح لنا  
جانب التفاعل بين الاساليب المتشابهة في التركيب والدلالة ، فالمتكلم  
يستعمل آنأ ( عسى ) في موضع ( كاد ) ، ويجعل طوراً أسلوب ( كاد )  
كأسلوب ( عسى ) ، ولاشك أن هذا التفاعل مبني على توافق ( النظم )  
اللغوية في ذهنه من حيث الشكل والمعنى .

ونراه في موضع آخر يفسر الضرورة بركيزة الصيغة ، قال : « وقد

(١) نفسه : ١٥٨/٣ - ١٦٠

اضطر فقال في « الرجال » وهو الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع القلوب نواكس الأبصار  
لأنك تقول : هي الرجال ، كما تقول : هي الجمال ، فشبه بالجمال<sup>(١)</sup> .

غير أن سيبويه أسرف في التماس الشبه ونسبته الى المتكلم ، حتى  
بدا التسحل واضحا في بعض تفسيره وتوجيهه للضرورة ، ففي حديثه عن  
لام الامر يسوق هذا الكلام : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في  
الشعر ، وتعمل مضرة ، كأنهم شبهوها بـ ( أن ° ) اذا عملوها مضرة . »  
ثم يقول « والجزم في الافعال نظير الجر في الاسماء ، فليس للاسم في  
الجزم نصيب ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمن ثم لم يضرروا الجازم  
كما لم يضرروا الجار ، وقد أضره الشاعر شبهه بإضمارهم ( رُبَّ ) وواو  
القسم ، في كلام بعضهم<sup>(٢)</sup> » .

فالظاهرة هنا - وهي حذف لام الامر وبقاء عملها - تشبه مرة  
بـ ( أن ) المضرة العاملة ، ومرة أخرى بـ ( رب ) وواو القسم ، من دون  
أن يكون هناك تركيب واحد ، أو صيغة واحدة ، بحيث تقود الى اختلاط  
الظاهرتين بعضهما ببعض ، وبهذا يستحيل الامر الى قياس مجرد يمكن  
أن يفكر فيه العالم ، ولا يمكن أن يصدر عن المتكلم ، فهذا التناظر بين  
الجر في الاسم ، والجزم في الفعل ، يقود الى تناظر آخر بين جواز حذف  
الجازم وجواز حذف الجار ، ولا يمكن أن يكون هذا كله مما يحصل  
عنه في نص المتكلم<sup>(٣)</sup> .

(١) نفسه : ٦٣٣/٣

(٢) نفسه : ٨/٣ - ٩

(٣) انظر مثل هذا : ٢٦/١ - ٢٧



الحق أن سيويه حاول أن يحاكي الخليل في تطبيق نظرية الشبه ، فلم يَسْمُ الى منزلته ، ولم يفلح في بعض الاحيان ، بل نراه يتخذ من تفاوت الشبه معياراً لمستوى الضرورة ، فكلما كان الشبه أكبر كانت الضرورة ذات مستوى عال ، وهذا واضح في حديثه عن توكيد الفعل المضارع بنون التوكيد ، يقول : « وقد تدخل النون بغير ( ما ) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب » • ثم أورد شاهداً أكد فيه الفعل بعد ( لم ) ، وهو :

يحسبه الجاهل ما لم يعلسا شيخاً على كرسية معسما

ثم قال : « شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً ، وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز الا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى (١) » •

في هذا القول ملاحظتان : الاولى أنه ليس بين الجزاء والنهي من شبه واضح الا في جزم الفعل ، وبهذا تضعف فكرة التشبيه ، لأنها لا تقوم على تداخل التركيب ، والثانية أنه يشير الى مراتب الضرورة بحسب قربها من الاصل ، وهو المشبه به ، وذلك على الشكل الآتي :

١ - النهي هو الاصل في التوكيد



٢ - يُشَبَّه به الجزاء فيجوز التوكيد



٣ - يشبه المضارع بعد ( لم ) بالجزاء فيجوز التوكيد

ولذلك تراه يقول : « وهي في الجزاء أقوى • »

(١) نفسه : ٥١٥/٣ - ٥١٦

ولا شك أن الفرق بين صنيع الخليل وصنيع سيبويه في مقولة الشبه قد بان واتضح ، فالخليل يقيمها على العلاقة الوثيقة بين اللغة والفكر ، لا على مجرد التناظر بين المتباعدين ، وتفسرها عنده العلاقة بين النظم اللغوية المتشابهة التي تتداخل وقد تتناوب في حالات الاستغراق ، وقد وفق تلميذه سيبويه في بعض ممارساته الذكية لهذه النظرية ، وجانبه التوفيق في مواضع أخرى •

وهاهنا يجب أن نذكر بما سبق أن فصلناه من أمر الظواهر التي خرجت على نظام اللغة العام ، كالممنوع من الصرف ، وأشباهه ، فالخليل وسيبويه يقرنان الضرورة الشعرية الى هذه الظواهر ، لانهما يفسرانها جميعا تفسيراً واحداً ، يقوم على الشبه الذي يحس به المتكلم بين ظاهرتين ، أو بين أسلوبين من التعبير ، فكما أن الممنوع من الصرف قُـسِّرَ بشبه الفعل ، قُـسِّرَتِ الضرورة بالمقولة نفسها ، وعلى هذه الصورة تتفاعل الظواهر ، وتتقارض النظم والاساليب •

إلا أن الفرق بين الضرورة والظواهر الأخرى هو أن الأولى ظَلَّتْ حالاً فردية لم تشأ لها الجماعة أن تنضم الى نظام اللغة ، أو تُحَدِّثَ لنفسها نظاماً خاصاً ضمن النظام العام ، على حين صار للظواهر الأخرى أنظمة يخضع لها المتكلم ، بل صارت وحدة ضمن وحدات كثيرة •

## ٢ - العودة الى الاصل :

وهذا وجه آخر من توجيه الضرورة في ذهن الخليل ، وذهن تلميذه سيبويه ، وهو في جوهره لا يكاد يختلف عن الوجه السابق ، فهو يصدر مثله عن العلاقة بين اللغة والفكر ، أو عن احساس الشاعر بحقائق الظواهر



اللغوية وبواطنها ، فهو يتصرف معتمدا عليها اعتمادا نظريا ، إنها كالنظم اللغوية العامة ، فكما يرفع الفاعل وينصب المفعول لإحساسه بهذه النظم ، يعود الى الاصل بهديها أيضا •

والذي اهتدى الى هذا الوجه هو الخليل ، وآمن به تلميذه وطبقه في مواضع كثيرة من كتابه ، فمن كلام الخليل فيه ما نقله سيويه في قوله: « ويقول يونس للمرأة تسمى بـ « قاضٍ » : مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيسى منك • فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الاصل ، قال الشاعر:

أبيت على معاري واضحاتٍ      بهنّ ملوّبٍ كدم العباط

وقال الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته      ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطروا الى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الاصل (١) » •

وقد استعان سيويه بهذا الاصل غير مرة ، وساق بعض عباراته فيه على صورة قانون لغوي ، كقوله : « وقد يبلغون بالمعتل الاصل ، فيقولون: رادد ، في رادّ ، وضنتوا ، في ضنوا ، ومررت بجواري قبل (٢) » • وعاد الى مثل هذا القول في موضع آخر ، فقال : « واعلم أن الشعراء اذا اضطروا الى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، أجروه على الاصل ، قال الشاعر ، وهو قعنب بن أم صاحب :

(١) نفسه : ٣١٢/٣ - ٣١٣ - وانظر : ٣١٥/٣

(٢) نفسه ٢٩/١

مهلاً أعاذلَ قد جربتِ من خلقي أني أجود لأقوامٍ وإن ضننوا  
وقال :

تشكو الوجى من أظللٍ وأظللِ

وهذا في الشعر كثير<sup>(١)</sup> »

وقد ساد هذا التوجيه العصور المتأخرة ، وانقست الضرائر بسوجه  
الى حسنة وقيحة ، فكلما كان الاصل الذي رجع اليه الشاعر واضحاً كانت  
الضرورة حسنة ، واذا ابتعدت عنه كانت قيحة \*

### ٣ - التماس وجه :

ويأتي هذا التوجيه ليكمل الاسس التي تنهض عليها نظرية الضرورة  
وهو أيضا لا يختلف عن الاساسين السابقين من حيث صدوره عن العلاقة  
بين اللغة والفكر ؛ انه ليس شبها بين ظاهرتين ، ولا عودة الى أصل متروك ،  
ولكنه ملاحظة دقيقة تصدر حيناً عن تداخل العادات الكلامية أو سيطرتها  
على فكر المتكلم ، وتصدر حيناً آخر عن خصائص المفردات ووظائفها في  
التركيب ، وقد تصدر عن القضايا الصوتية ونيابة بعضها عن بعض \*

ولنضرب مثالا على تداخل العادات الكلامية وتقارضها :

يقول سيبويه : « ومن العرب من يثقل الكلمة اذا وقف عليها ، ولا  
يثقلها في الوصل ، فاذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في  
الوقف ، نحو : سبباً ، وكلكلاً ، لأنهم قد يثقلونه في الوقف<sup>(٢)</sup> » \*

(١) نفسه ٥٣٥/٣ ، وانظر : ٣١٥/٣ ، ٤٥٣ ، ٥٠٥

(٢) نفسه : ٢٩/١ ، وانظر : ٣٠٧/١



صحيح أن العملية هنا تقوم على التشبيه ، غير أنها تختلف عما سبق أن رأينا ، فالتكلم هنا لا تتفاعل في ذهنه التراكيب أو الصيغ ، بل تتفاعل العادات المتبعة في الوقف والوصل ، فتثقل الكلمة في الوقف عادة كلامية ، يحتاج إليها الشاعر في حال الاضطرار ، ثم انها لا تخضع للحظات الاستغراق كما رأينا من قبل ، بل انها تجري في جو طبيعي واعٍ .

ونجد اعتياده خصائص المفردات في العربية في حديثه عن امتناع الجزم بالشرط بعد الأدوات : إذ ، وما ، وأما . يقول : « وانما كرهوا الجزاء هاهنا لانه ليس من مواضعه ، ألا ترى أنه لا يَحْسُنُ أن تقول : أتذكر إذ إن تأتتا نأتك . كما لم يجر أن تقول : إن إن تأتتا نأتك . فلسا ضارع هذا الباب باب « إن » و « كان » كرهوا الجزاء فيه . وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف ، فتقول : أتذكر إذ من يأتنا نأته . فانما أجازته لأن « إذ » وهذه الحروف لا تغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها ، فقالوا : ندخلها على : من يأتنا نأته . ولا تغير الكلام ، كأننا قلنا : من يأتنا نأته . كما أنا اذا قلنا : إذ عبد الله منطلق . فكأنتنا قلنا : عبد الله منطلق . لان « إذ » لم تحدث شيئا لم يكن قبل أن تذكرها (١) » .

وينبغي هنا ألا يذهب بنا بعيدا أسلوب سيويه في التعليل ، فهو - كما ترى - ينسب المحاكمة الى المتكلمين ، ويظهر من كلامه أن احساسهم بخصائص المفردات واستخدامهم لها يجري في جو من الوعي واليقظة ، والحق أن هذا أسلوبه وأسلوب من تقيّل ظلاله من الخالفين ، ولكنه لا يعني قطعا ما يدل عليه ظاهر العبارة ، بل يريد أن يبين أن خصائص

(١) نفسه : ٧٥/٣

المفردات تقوم في نفس المتكلم ، وأن احساسه بها احساس " فطري عفوي ، فهو يستخدمها بوحى من هذا الاحساس ، ويضعها حيث يمكن أن توضع .  
وننتقل الآن الى توجيه الضرورة بملاحظة القضايا الصوتية ، وسنرى فيها ضربين من التعليل ، ضرباً تقبله النفس ، وتطئن اليه ، لأنه واقعي طبيعي ، وضرباً آخر تجد فيه من التحمل ما ينأى به عن واقع اللغة وقوانينها الصوتية .

نجد الضرب الاول في هذا النص ، يقول : « واعلم أن الشعراء اذا اضطروا حذفوا الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها ، وقال الشاعر ابن الخرع :

كادت فزارةٌ تشقى بنا فأولى فزارة أولى فزارا<sup>(١)</sup> »

فألف المد هنا تحل صوتياً محل الهاء في « فزاره » لانهما صوت من طبيعة واحدة ، غير أن سيبويه يسوق كلاما في موضع آخر لا يمكن أن يكون له وجه صوتي مقبول ، كقوله : « وأما قوله ، وهو رجل من بني يشكر :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تَتَمَّرُهُ من الثعالي ووخز من أرانيها

فزعم أن الشاعر لما اضطر الى الياء أبدلها مكان الباء ، كما يبدلها مكان الهمزة<sup>(٢)</sup> .»

فالثعالي ، هنا يراد بها الثعالب ، والأراني ، الارانب ، ولكن الشاعر اضطر فاستغنى عن الباء في كل منهما ، وأحل محلها الياء . غير أن البعد

(١) نفسه : ٢٤٢/٢ - ٢٤٣

(٢) نفسه : ٢٧٢/٢ - ٢٧٣



الصوتي بين الياء والباء يرفض ذلك ، والاقرب الى واقع اللغة أن الشاعر اضطرَّ فحذف الباء في كل من الكلستين، ثم مد حركة الكسر التي تسبقها ليقوم عوج البيت ، وليستوي له الايقاع ، ولم يبدل حرفا بحرف .



تلك هي الاسس الثلاثة التي تقوم عليها نظرية الضرورة في كتاب سيويه ، وفق فيها الرجلان توفيقا حسنا ، وصدرا فيها عن وعي كامل لنظم العربية وادراك ذكي للصلة بين اللغة والفكر ، وان كان لسيويه خاصة توجيهات يتوقف عندها النظر أحيانا .

### الضرورة ومعيار الصواب

مر بنا من قبل أن الضرورة الشعرية في نظرية الخليل وسيويه تشبه الضرورة الشرعية من حيث مراعاتها للمبادئ الأساسية للغة ، فهي وان جانب النظام العام تبقى في حدود المبادئ الأولى لا تتجاوزها ولا تخرج عليها ، بل حسبها أن تستبدل نظاماً في التركيب أو في الصيغة بنظام آخر يجاري القياس العام ، أما الخطأ فما خرج على تلك المبادئ الأساسية خروجاً تاماً ، ولم يسلك مسلك وجه من وجوه القياس .

وقد أعطانا سيويه مثالا دقيقاً عن الفرق بين الضرورة والخطأ ، فالمعروف أن الكاف الجارة لا تجر الضمائر في لغة الكلام ، ولا في لغة الشعر الفصيحة، إذ لا يقال : كك ، ولا، كه ، ولا، كي ، بل يقال: مثلك، ومثله ، ومثلي . ولكن اذا اضطر شاعر جاز له ذلك ، لانه حينئذ يرجع الى أصل متروك ، هو أن حروف الجر جميعا تجر الضمائر . ولكن ينبغي للشاعر في هذه الحال أن يكسر الكاف ، وان كانت أبداً مفتوحة ، وعله

ذلك أن كسر الحرف قبل ياء المتكلم من مبادئ العربية الاولى ، فاذا فتح الكاف قبل ياء المتكلم يخرج من اطار الضرورة الى اطار الخطأ . يقول سيويه : « ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف الى نفسه ، قال ما أنت كي . و ( كي ° ) خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء المتكلم (١) » . فالضرورة اذن تبقى محصورة في إمكانيات اللغة ، واستعمالاتها ، وعاداتها الكلامية .

وعلى الرغم من هذه التفرقة الواعية بين الضرورة والخطأ في نص سيويه نجده وشيخه لا ينظران الى الضرورة الا نظرة هي الى الإزراء والاستهجان أقرب ، فهما وان علاها يجدانها مستوى من التعبير لا يرقى الى مرتبة المقبول في الكلام .

بيد أنها ليست سواء عندهما ، بل تتفاوت بتفاوت قربها من اللغة السوية وبعدها عنها ، ولعلنا لانبعد عن الصواب اذا نحن جعلناها في قسمين كبيرين : الاول : أسلوب في التعبير لا يجوز في الكلام ، والآخر الى مرتبة المقبول في الكلام .

#### ١ - القسم الاول :

والقسم الاول كثير جدا ، افتتح به سيويه حديثه عن الضرورة في بداية الكتاب ، فقال : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام . » وعدّ منه صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، ومدّ ما لا يمد ، وبلوغ الاصل في المدغم والمعتل ، وتثقل الكلام في الوصل كما يثقل أحيانا في الوقف (٢) . . . .

(١) نفسه : ٢٨٥/٢

(٢) نفسه : ٢٦/١ وما بعدها



وقد تنوع التعبير الذي استخدمه الخليل وسيويه في هذا القسم، فحينما يسوقان عبارة صريحة، مثل: لايجوز في الكلام، أو لايستعمل في الكلام، الخ.. وحينما آخر يستخدمان عبارة أقل صراحة كنعتهما لغة الضرورة بالرداءة، أو القبح.

فمن الظواهر الكثيرة التي وقعت في الشعر، ونعتت في الكتاب بأنها لا تجوز في الكلام ما أورده سيويه بقوله: « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام. (١) » وهذا في الكتاب كثير (٢).

وقد نعتان الظاهرة بالخطأ، كما فعل الخليل في حديثه عن جزم الفعل المضارع بـ « إذا »، قال: « فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ. (٣) » أما مانعته سيويه بالقبح، ولم يجزه الا في الشعر فكثير، منه الفصل بين المضاف والمضاف اليه، قال: « ولا يجوز: ياسارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور » ثم أورد مجموعة من الشواهد الشعرية وقال: « فهذا قبيح (٤) »، وقال في موضع آخر: « كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو الا في شعر (٥) ». ومن قوله في الموضوعين على تباعدهما في الكتاب يتأكد عندك أن القبيح وغير الجائز عنده سواء.

وله في موضع آخر تعبير يختلف في اللفظ، ويتفق في الدلالة على

(١) نفسه: ٢٠٩/١

(٢) أنظر: ٩٩/١، ٤٠٧، ٢٦٩/٢، ٣٦٢، ٣٨٢، ٣٧١، ٦٦/٣، ٨٢، ١١١، ١١٥

(٣) نفسه: ٦١/٣ وانظر: ١٠١/٣

(٤) نفسه: ١٧٦/١ - ١٨٠

(٥) نفسه: ١١١/٣

ما تقدم ، فقد ذكر أنهم يحتملون في الشعر أحيانا « قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه<sup>(١)</sup> » فوضع الكلام في غير موضعه لا يختلف في الدلالة عن غير الجائز . وقال أيضا : « فان قلت : هل زيدا رأيت ، وهل زيد ذهب . قُبِحَ ، ولم يجز الا في الشعر<sup>(٢)</sup> » .

وقد يتناوب على الظاهرة الواحدة في نص واحد مصطلحان: القبيح، والضعيف ، ثم يُصَرِّح بأنها لا تجوز في غير الشعر . قال سيويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجلٍ لافارسٍ . حتى تقول : لافارس ولا شجاعٍ . . . . . وقد يجوز على ضعفه في الشعر<sup>(٣)</sup> » .

أما ما استخدم فيه لفظ « رديء » فقليل ، كقول سيويه : « وقد جاء في الشعر: حسنة وجَهِها . شبهوه بحسنة الوجه . وذلك رديء<sup>(٤)</sup> » .

## ٢ - القسم الثاني :

ويغلب على الظن أن سيويه كان يرى في هذا القسم ضرباً خاصاً من مستويات اللغة ، فهو عنده لغة خاصة بالشعر ، ولكنها وقعت في الكلام أيضاً ، ولعله كان يحاكي شيخه الخليل<sup>(٥)</sup> ، فيراها لوناً من ألوان التفاعل بين لغتي الشعر والنثر ، لان لغة الشعر - لكثرة سماعها وانشادها - فرضت بعض العبارات الخاصة على لغة الكلام نفسه .

والذي يرجح هذا الظن حتى يجعله قريباً من اليقين أن ظواهر اللغة هنا تختلف عما رأيناه في القسم الاول ، وعما سبق أن تحدثنا عنه وعرضنا

(١) نفسه : ٣١/١

(٢) نفسه : ٩٩/١

(٣) ٣٠٥/٢ وانظر : ٣٧٨/٢ ، ٣٨٠ ، ٧٠/٣

(٤) نفسه : ١٩٩/١

(٥) انظر : ١٣٤/٢ - ١٣٥



أمثلة منه ، فهي لون من تراكيب الشعر اتخذت ستمّاً لا يخلو من انحراف عن التراكيب المألوفة الموافقة لأعراف العربية ، ولكنها مع ذلك لم تبلغ مبلغ « حسنة وجهها » ، ولا مبلغ « مررت برجلٍ لا فارسٍ » وأمثالهما . من هذا الضرب عند سيويه أن تقع النكرة مبتدأً، لأن في ذلك لبساً، وهذا الأسلوب « قد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام<sup>(٣)</sup> » - كما يقول - وذكر منه أيضاً أن يقع الخبر فعلاً دون أن يذكر فيه ضمير المبتدأ منصوباً ، مما يجعل الفعل عاملاً في المبتدأ نفسه على أنه مفعول به ، قال : « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول حتى يستتبع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر ، وهو أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدسعي      عليّ ذنباً ككثه لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخلُّ به تركُّ إظهار الهاء ، وكأنه قال : غير مصنوع ، وقال امرؤ القيس :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين      فثوبٌ نسيْتُ و ثوبٌ أجرٌ

وقال النسر بن تولب :

فيوم علينا ويوم لنا

ويوم نساءً ويومٌ نسرٌ

(١) نفسه : ٤٨/١

سمعناه من العرب ينشدونه • يريدون : نساءً فيه ونسر فيه •  
وزعسوا أن بعض العرب يقول : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى •  
يريد : ترى فيه • قال :

ثلاثٌ كلَّهن قتلتُ عمداً فأخزي الله رابعةً تعودُ

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الاعرف النصب ، وانما شبهوه بقولهم:  
الذي رأيت فلان ، حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أحسن (١) » •

وربما اتضح في هذا النص سيطرة اللغة الشعرية على لغة الكلام ،  
فعلى الرغم من أن الشاعر الاول يستطيع أن يقول : كَلَّه لم أصنع ، بنصب  
( كله ) وأن الآخر قادر على القول : فثوباً نسيت وثوباً أجر ، وكذلك  
الشاعران الآخران ، الا أنهم جميعاً ركبوا متن اللغة الشعرية الشائعة  
يومئذٍ ، وآثروها على النظام الآخر الذي يجعل الاسم تابعاً للفعل بدلا من  
أن تنعكس الصورة فيقع الفعل مخبراً عن الاسم ، بل ان هذا سمت من  
التركيب انتقل الى النثر ، فقال القائل : وشهر ترى • فأثر أن يُلحَق  
ثانية العبارات الثلاث بأختيها المكتنفتين لها في الإعراب ، ولم يقل : شهراً  
ترى • كما يقتضي النظام العام في العربية ، لأنه حاكي في ذلك لغة الشعر •

وفي موضع آخر نجد الاتجاه نفسه ، اذ يحدثنا سيبويه عن تداخل  
اللغتين : الشعرية والنثرية ، كحديثه عن قول العرب : مُرْدٌ يَحْفَرُهَا •  
قال : « وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام ، على : مُرْدٌ أن  
يخفرها • فاذا لم يذكروا « أن » جعلوا المعنى بمنزلته في عينا تفعل •  
وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به ، فاذا تكلموا به فالفعل في

(١) نفسه : ٨٥/١ - ٨٧



موضع اسم منصوب ، كأنه قال : عسى زيد قائلاً • ثم وضع ( يقول ) في موضعه ، وقد جاء في الشعر ، قال طرفة بن العبد :

ألا أيهذا الزاجري أحضّر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وسأله عن قوله عز وجل : قل أَفَغَيَّرَ اللهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا

الجاهلون • فقال : تأمروني ، كقولك : هو يقول ذاك بلغني • فـ«بلغني»

لغو ، فكذلك « تأمروني » كأنه قال : فيما تأمروني • كأنه قال : فيما بلغني •

وإن شئت كان ينزلة :

ألا أيهذا الزاجري أحضّر الوغى<sup>(١)</sup> •

إن الظاهرة هنا غنية الدلالة على ما نذهب إليه ، فالعبارة المدروسة

هي من « الكلام » لا من الشعر ، والى جانبها آية قرآنية وبيت من الشعر ،

وقد اشترك في تحليلها الخليل وسيبويه ، ويغلب على الظن أن المسألة في

جذورها من مذاهب الخليل ، وأن سيبويه يعرضها كما وعأها منه •

غير أننا نرى الخليل يلتبس للآية القرآنية وجهاً آخر ، كأنه يريد أن

ينأى بها عن « القليل من الكلام » الذي ذكره تلميذه في مطلع التحليل ،

ثم لا يلبث أن يردّها الى حذف (أن) وارتفاع الفعل المضارع من جراء ذلك •

ومهما يكن من شيء فإن القسم الثاني من لغة الشعر لا يخلو من

نظرة ضيقة ، ذلك أن الخليل وسيبويه يحكمان على ظواهره بالقلة أو

بالضعف ، مستهدين بما وقع لهما من المادة اللغوية المجموعة لزمناها ،

ومثل هذه النظرة تنسى التطور اللغوي ، إذ يحتمل أن تكون هذه الظواهر

(١) نفسه : ٩٩/٣ - ١٠٠

التركيبية من بقايا العربية القديمة ، ولكنها أخذت تتضاءل على الزمن لظهور تراكيب أخرى تزاوحها في التعبير ، غير أنها لم تنقرض تساماً بل بقيت آثار لها قليلة تظهر بين حين وآخر في نظم شاعر ، أو في أسلوب ناثر ، فاذا وافقنا الخليل وسيبويه في الحكم عليها بالقلة ، كان قبول الحكم عليها بالضعف لا يخلو من عسر .

### الخاتمة

نخلص من جميع ما وقفنا عليه من نظرية الضرورة عند العالمين الجليلين بمجموعة من الملاحظات ، هي :

١ - انها دراسة واعية لمستويات التعبير في اللغة العربية ، تكشف عن الرؤية اللغوية الشاملة عند الخليل وسيبويه ، فهي تختلف عن الخطأ ، وتباين اللحن ، لانها تسير أنظمة اللغة الاساسية ، وان خالفت النظم السائدة المرعية ، وقد قامت على أسس ثلاثة من التوجيه ترجع في حقائقها الى العلاقة بين اللغة والفكر ، هي : الشبه ، والعودة الى الاصل ، والتماس وجه من وجوه العلة أو القياس .

٢ - وهي أيضا ضرب من ضروب الخروج على نظم اللغة الشائعة ، كالمسنوع من الصرف ، والاسم المبني ، وإعراب الفعل المضارع ، ولكنها مع ذلك تختلف عن هذه الظواهر بأنها ظلت ظاهرة فردية لم يكتب لها أن تحظى بقبول الجماعة اللغوية لتغدو نظاماً خاصاً ضمن النظم الكثيرة .

٣ - وهي كذلك مستوى من التعبير لا يسمو الى منزلة اللغة الفصيحة ، تضطر الشاعر فيها قيود الشعر الكثيرة ، من وزن ، وقافية ،



والتزام حركة إعرابية خاصة ، وقد عبر سيويه وشيخه عن هذه السمة فيها بغير ما عبارة ، فأكثر من استخدام الالفاظ المشتقة من الجذر «ض•ر•و•ر•» وقرناها الى مستويات لغوية غير مستحبة ، كالتبجح ، والرديء ، وغير الجائز •

٤- صار كلام سيويه وشيخه مصدر النحاة الخالفين في دراسة الضرورة، وسبب اختلافهم في تحديدها، وقد رأينا ألا نعرض شيئا من ذلك في هذا البحث ، لان الغاية منه هي الكشف عن « النظرية » نفسها ، فلا يهمننا أن يكون المتأخرون كلهم أو بعضهم فهموها أو لم يفهموها ، ولذلك اعتمدنا كتاب سيويه وحده ، ولم يحثنا شيء على التماس المراجع •

ونأمل أن نكون قد بلغنا من ذهن الخليل وتلميذه مبلغا صحيحا في هذا البحث ، والله من وراء القصد •

محمد خير الحلواني

أستاذ اللغويات المساعد في جامعة محمد الاول

وجدة - المغرب